



ورقة سياسات مقدمة من الجمعية المصرية لشباب الأعمال حول مصاعب عمل الشركات في ظل أزمة كورونا

يونيو ٢٠٢٠

الجهات المسؤولة:

- ★ مجلس النواب
- ★ رئاسة الوزراء
- ★ وزارة السياحة
- ★ وزارة الصحة
- ★ وزارة الاتصالات والمعلومات
- ★ وزارة المالية
- ★ البنك المركزي
- ★ وزارة الصناعة

* جاءت تلك الورقة نتيجة لقاء جمعية شباب الأعمال في ٤ مايو ٢٠٢٠

اختلاف تأثر القطاعات الاقتصادية من أزمة الكورونا

القطاعات التي تأثرت بشكل حاد:

نتيجة التوقف الكامل لهذه القطاعات، اضطرت الشركات العاملة ان تعيد توجيه السيولة النقدية المتاحة لديها في دفع المستحقات الحكومية، والمصاريف الادارية: وايضا للحفاظ في دفع المرتبات للعاملين. وبالطبع تسببت هذه النفقات الغير مصحوبة بإيرادات بضغوط كبيرة على قدرات الشركات المالية، وفي حال استمرت الازمة قد تضطر الشركات الى تقليل استثماراتها وايضا تخفيض أعداد العاملين لديها.

- ★ كذلك تأثر قطاع انتاج الآلات والمعدات بشكل كبير وذلك نتيجة توقف سلسلة الامداد والتي تعتمد بشكل كبير على استيراد مستلزمات الانتاج وبالتالي فخطوط الانتاج تتوقف نتيجة عدم توفر هذه المدخلات او تعمل بقدرة محدودة جدا في إطار المخزونات المتاحة.
- ★ قطاع الاستثمار العقاري والمطاعم والخدمات الترفيهية والمولات التجارية.

- ★ قطاع النقل الجماعي والنقل السياحي والذي يعتمد على نقل الركاب من وإلى المطارات كذلك الاماكن السياحية تأثر بشكل شبه كامل نتيجة الاجراءات
- ★ قطاع الخدمات الفندقية أيضا توقف بشكل كامل نتيجة اجراءات الحجر الصحي وتوقف حركة السياحة، ولكن الحكومة قررت في بداية شهر مايو البدء تخفيف اجراءات الاغلاق الخاصة بالفنادق بشكل تدريجي.

تابع - اختلاف تأثير القطاعات الاقتصادية من أزمة الكورونا

القطاعات التي تأثرت بشكل جزئي:

- ★ قطاع النسيج ونتاج الملابس الجاهزة: استمر بالعمل في ظل الازمة مع اخذ الاحتياطات الصحية في اماكن الانتاج. وبعض المهام تم توزيعها ليتم تنفيذها من البيوت. ولكن تأثرت حركة البيع بشكل كبير نتيجة اجراءات الحظر وتقليل ساعات العمل بالأسواق والمحلات.
- ★ وبالنسبة للمصانع التي تقوم بتصدير انتاجها، توقفت تماما حركة التصدير بدءا من شهر مارس نتيجة اجراءات الاغلاق العالمية.
- ★ قطاع خدمات التدريب: واجه مشكلة في أداء الخدمات من خلال مراكز التعليم والتدريب المباشر نتيجة قرارات اغلاق جميع المراكز التعليمية واماكن التجمعات بصفة عامة. ومع ذلك استطاعت الشركات العاملة في هذا القطاع استخدام التقنيات الحديثة في التواصل عبر الانترنت في تقديم خدمات التدريب لعملائها. وتم توزيع معظم المهام المرتبطة بهذه الخدمات بحيث تؤدي من خلال المنازل. ولكن لضعف ثقافة التعلم عن بعد والتدريب من خلال الانترنت، تعاني هذه الشركات من تراجع التعاقدات خلال فترة الازمة.

القطاعات التي لم تتأثر بشكل ملموس نتيجة الازمة:

- ★ الشركات التي تعمل في أداء الخدمات القانونية والاستشارات المالية والادارية وذلك لان طبيعة عملها تتسم بالمرونة وعدم الاعتماد على خطوط انتاج ثابتة وكذلك قدرتها على استخدام تقنيات الانترنت في التواصل مع عملاءها.
- ★ وكذلك قطاع الاتصالات والتجارة والتوزيع المحلي والادوية والزراعة نظرا لاهميتهم الحيوية.

الحلول كما يراها شباب الأعمال

- ★ العمل على سرعة العودة لحالة الانتاج السابقة على بدء الازمة بعد تطبيق الاحتياطات اللازمة.
- ★ مساعدة الشركات العاملة في القطاعات المعتمدة على السياحة في تطبيق المعايير الصحية الجديدة والتي ستؤثر على ايرادات القطاع.
- ★ انشاء صناديق استثمار حكومية تعمل على الاستثمار المشترك مع شركات القطاع الخاص في الفترة القادمة والتي ستحتاج فيها هذه الشركات الى اعادة هيكله كبيرة للتوافق مع معطيات ما بعد الازمة.
- ★ المطالبة بتخفيف الرسوم والضرائب أو الإعفاء التام منها لمدة عام على الاقل لتقليل الضغط الكبير حاليا على القدرات المالية للشركات.
- ★ الاسراع في وضع استراتيجية فعالة لتعميق المنتج المحلي وتوطين سلاسل الامداد لتجنب توقف الانتاج نتيجة اي ازمة عالمية، وكذلك تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة فرص التصدير.
- ★ إلزام المؤسسات الحكومية بتطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي وزيادة التعافقات مع الشركات المحلية لتشجيعها على التوسع والتطوير وتشغيل مزيد من العاملين المصريين.
- ★ ضرورة تمديد مهلة البنك المركزي لسداد مستحقات القروض لما بعد شهر سبتمبر ٢٠٢٠، وذلك لتجنب الضغط الهائل على السيولة النقدية مع العودة التدريجية للإنتاج.
- ★ تطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات والمعلومات بحيث تزيد سعتها التحميلية وترتفع جودتها واستقرار الخدمات المقدمة عبر الانترنت، حيث اظهرت ازمة الكورونا اهمية الاعتماد على التواصل عبر الانترنت في تأدية الاعمال وعقد المؤتمرات والتسويق والدفع الالكتروني وهو ما سيزداد الاعتماد عليه في المستقبل.
- ★ تعديل قانون العمل بحيث يصبح أكثر مرونة في حالات الاستغناء عن الموظفين نتيجة تقلص اعمال و ايرادات الشركات، وذلك بتخفيض مقابل الاستغناء من شهرين عن كل سنة خدمة الى شهر واحد عن كل سنة خدمة.
- ★ زيادة مخصصات التأمين الصحي بالموازنة العامة لأن ذلك يزيد من شعور العاملين بالأمان وقد يغنيه عن المطالبة المستمرة في الزيادة النقدية في أجره.

